

تحرك عاجل

الحكم على رجلين بالإعدام في البحرين

حكمت المحكمة الجنائية الكبرى الرابعة بالبحرين، في 31 يناير/كانون الثاني 2018، على علي محمد حكيم العرب وأحمد الملاي بالإعدام، حيث أدانتها بتهم تضمنت "تشكيل والانضمام إلى جماعة إرهابية". ووفقاً لمعلومات وردت لمنظمة العفو الدولية، تعرض علي محمد حكيم العرب للتعذيب، فور نقله إلى سجن جو.

أصدرت المحكمة الجنائية الكبرى الرابعة بالمنامة، عاصمة البحرين، حكمها النهائي في 31 يناير/كانون الثاني 2018؛ حيث أدانت 60 متهماً، بينهم 12 متهماً حوكموا غيابياً. فقد حُكم على رجلين، هما علي محمد حكيم العرب (علي العرب) وأحمد الملاي، بالإعدام، وحُكم على 56 آخرين بالسجن لفترات تراوحت بين الخمسة أعوام والسجن المؤبد، وبُري ساحة رجلان. كما أسقطت المحكمة أيضاً الجنسية عن 47 متهماً. فقد أُدينوا بتهم تضمنت "تشكيل والانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"تلقي تدريب على استخدام السلاح والمتفجرات"، و"القتل والشروع بقتل أفراد الشرطة"، و"المساعدة على تهريب وإخفاء وإيواء متهمين آخرين في القضية". ويذكر أن محاكمة المتهمين الستين بدأت في 22 أغسطس/آب 2017. وأخذت المحكمة بـ"اعترافات" علي العرب، والتي يزعم بأنها انتزعت منه تحت وطأة التعذيب. وبدأ استئناف الحكم في 8 مارس/آذار 2018.

ووفقاً للمعلومات التي وردت لمنظمة العفو الدولية، نُقل علي العرب إلى سجن جو، عقب صدور حكم المحكمة النهائي، لتنفيذ الحكم، ووضع قيد الحبس الانفرادي طوال الأسبوع الأول. وبحسب هذه المعلومات، فمن المحتمل أن يكون قد تعرض للتعذيب، على مدار أسبوع، يومياً، فيما بين منتصف الليل والفجر، وذلك حتى منتصف فبراير/شباط 2018. وزارته أسرته للمرة الأولى في 4 مارس/آذار 2018. ويحتجز علي العرب، في الوقت الراهن، بوزنانه تبلغ مساحتها متراً في مترين ونصف، ويتشاركها مع نزليين آخرين.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا العربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على أن تلغي أحكام الإدانة والإعدام بحق علي محمد حكيم العرب وأحمد الملاي؛ وعلى أن تعلن عن فرض وقف مؤقت على تنفيذ جميع أحكام الإعدام، كخطوة أولى نحو إلغاء عقوبة الإعدام؛
- حث السلطات على أن تأمر بإعادة محاكمة علي محمد حكيم العرب وأحمد الملاي بالكامل، وينبغي أن تتقيد إجراءاتها القانونية بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، حيث لا يؤخذ بالأدلة المنتزعة تحت وطأة التعذيب، وبدون اللجوء إلى أعمال عقوبة الإعدام؛ وحثها أيضًا على أن تُجري تحقيقًا يتسم بالاستقلالية والحيادية بشأن مزاعم التعذيب، وأن تُقدم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة؛
- مع إدراك مسؤولية الحكومة البحرينية تجاه التصدي للجرائم، وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى ساحة العدالة، الإصرار على أن تقوم بذلك، على نحوٍ دائم، بما يتماشى مع القانون الدولي والتزامات البحرين الدولية تجاه حقوق الإنسان.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 25 إبريل/نيسان 2018 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1766 4587

وزير الداخلية

سمو الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: +973 1723 2661

تويتر: @moi_Bahrain

وزير العدل والشئون الإسلامية
معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة
وزارة العدل والشئون الإسلامية
ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين
فاكس: +973 1753 1284
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا
التحديث الأول للتحرك العاجل UA 69/17. ولمزيد من المعلومات:

<http://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/5982/2017/ar/>

Field Cod

تحرك عاجل

الحكم على رجلين بالإعدام في البحرين

معلومات إضافية

في 9 فبراير/شباط 2017، اعتُقل علي العرب إلى جانب ابن عمه [أحمد محمد صالح العرب](#)، وهو طالب بحريني يدرس التمريض، هرب من سجن جو، قبل ذلك بأيام قليلة، مع بعض السجناء الآخرين، في 1 يناير/كانون الثاني 2017. وأدت واقعة الهروب إلى مصرع رجل شرطة. وكان أحمد محمد صالح العرب يمضي فترات متعددة داخل السجن بموجب أحكام، أُصدرت بحقه، بعد محاكمات جائرة، تضمنت محاكمات استندت إلى "اعترافات" مُنتزعة تحت وطأة الإكراه. ونشرت وزارة الداخلية بيانًا في 9 فبراير/شباط 2017، تصف فيه علي العرب بأنه "المشتبه الرئيسي" بقتل ضابط شرطة في 29 يناير/كانون الثاني 2017، بعد أن "عُثر بحوزته سلاح رشاش كلاشينكوف وثلاثة مسدسات"، وكذلك "لتورطه في مساعدة الهاربين من سجن جو"، وذلك في إشارة إلى هروب بعض السجناء في 1 يناير/كانون الثاني 2017 – الذين كانوا يتضمنون ابن عمه أحمد محمد صالح العرب.

وكان قد تُحفظ على علي العرب، في بادئ الأمر، بمديرية التحقيقات الجنائية، حيث يزعم أنه تعرض للتعذيب، الذي تضمن اقتلاع أظافر قدميه، وصعقه بالصدمات الكهربائية، وضربه وإرغامه على توقيع "اعتراف"، بينما كان معصوب العينين. وفي 7 مارس/آذار 2017، نُقل علي العرب إلى سجن الحوض الجاف، حيث تعرض للضرب المبرح على ساقيه؛ وواجه، جراء ذلك، صعوبة في الوقوف؛ ثم نُقل إلى سجن جو، في 31 يناير/كانون الثاني 2018، اليوم الذي أُدين وأُصدر بحقه الحكم فيه.

وفي 6 يوليو/تموز 2017، بعث "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع للأمم المتحدة، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، برسالة إلى السلطات البحرينية،

معربين عن بواعث القلق البالغ إزاء ما زُعم حول تعرض علي محمد حكيم العرب للتعذيب وغيره من المعاملة اللاإنسانية أو المهينة بمديرية التحقيقات الجنائية وسجن الحوض الجاف بالبحرين. ويُحظر التعذيب وغيره من سوء المعاملة، بما تتضمنه من الحبس الانفرادي المطول، والاحتجاز بمعزلٍ عن العالم الخارجي والضرب؛ حظرًا مطلقًا، بموجب القانون الدولي.

كما أن البحرين دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يقر بالحق في الحياة والمحاكمة العادلة، الذي يشمل الحق في عدم إجبار الفرد على الإدلاء بشهادة تدينه أو على الاعتراف بالجُرم. كما صرحت "لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" بأن "إصدار حكم الإعدام في ختام محاكمة لم تراع فيها أحكام "العهد" [الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية]، يشكل انتهاكًا للمادة 6 منه" [أي الحق في الحياة]. وفي التقرير الذي أصدرته في 2012، شدد "المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإعدام خارج القضاء أو بالإجراءات الموجزة أو التعسفية" على أن "توقيع عقوبة الإعدام، حين لا تلتزم الإجراءات القضائية بأعلى معايير المحاكمة العادلة، بمثابة أمر تعسفي".

وتُعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابس ارتكابها؛ أو كون الفرد مذنبًا أو بريئًا أو غير ذلك من سمات؛ أو الطريقة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ الإعدام. وحتى اليوم، قام 106 بلدان بإلغاء عقوبة الإعدام لمعاقبة أي جريمة؛ كما ألغاهما ما يعادل ثلثي بلدان العالم، في القانون أو الواقع الفعلي.

الاسم: علي محمد حكيم العرب، وأحمد الملاي

النوع: ذكران

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 69/17 رقم الوثيقة: MDE 11/8041/2018 البحرين بتاريخ: 15 مارس/آذار 2018